



Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS

ورقة موقف بخصوص نشر فلسطين لاتفاقية حقوق الطفل 1989 في جريدة الوقائع الرسمية الفلسطينية

مقدمة

وَقَّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على قرار بقانون يحمل الرقم 2021/25 بشأن نشر اتفاقية حقوق الطفل الدولية 1989 في جريدة الوقائع الفلسطينية الرسمية وذلك انسجاماً مع التزامات دولة فلسطين كدولة عضو منضمة للاتفاقية في أعمال مبادئها، وتضمينها في قوانينها الوطنية ضمن ما يعرف بالموائمة التشريعية، وهي خطوة تمهد لتنظيم القوانين واللوائح الوطنية بما لا يتعارض مع نصوص الاتفاقية الدولية.

يأتي القرار في ضوء توصيات لجنة حقوق الطفل بعد تقديم فلسطين لتقرير الدولة الدوري في شباط من عام 2020، حيث أوصت اللجنة بنشر الاتفاقية كتدبير عام للاتفاقية بموائمة التشريعات الوطنية ذات العلاقة مع الاتفاقية.

نشر اتفاقية حقوق الطفل في جريدة الوقائع الفلسطينية بداية لمجموعة إجراءات تقع على كاهل الدولة المنضمة للاتفاقيات الدولية والتي ينبغي عليها اعتبارها جزء من تشريعها الوطني ويقع على كاهلها أيضاً إزالة أي تعارض بين الاتفاقية الدولية والتشريع الوطني لكي تسمو نصوص الاتفاقية وتكون واجبة التطبيق والتنفيذ، وهذا ما أكدت عليه المحكمة الدستورية من خلال قرارها الذي يحمل الرقم رقم (2017/4) والذي اعتبرت بموجبه الاتفاقيات الدولية تسمو على القوانين الوطنية، وأقل مرتبة من القانون الأساسي.

ستناقش هذه الورقة المعوقات التي من شأنها تعطيل أعمال نصوص الاتفاقية خاصة مع غياب حقيقي للسلطة التشريعية في الأراضي الفلسطينية واقتصار التشريعات الصادرة على شكل قرارات بقانون تطبق في الضفة الغربية، أو قوانين تصدر وتطبق في قطاع غزة، ومن جهة أخرى ستسلط الورقة الضوء على أهم القوانين التي هي بحاجة إلى إجراء تعديلات عليها لتواكب التطور التشريعي الدولي والذي ينطوي على اهتمام بالغ بحماية حقوق الأطفال.

ستقترح الورقة أيضاً مجموعة من الإجراءات المهمة التي يقترحها المرصد الأورومتوسطي لإعمال نصوص اتفاقية حقوق الطفل الدولية 1989 ودعم حماية قطاع الطفولة في فلسطين.

Geneva Office
World Trade Center II
Route de Pré-Bois 29,
I-1215, Geneva.
info@euromedmonitor.org



Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS

نشر الاتفاقية خطوة تليها خطوات:

بالرغم من أن هذه الخطوة تأتي بعد سنوات من انضمام فلسطين للاتفاقية في عام 2014 إلا أنها إجراء مهم لدعم حقوق الطفل في الأراضي الفلسطينية، ويؤثر على تشكل إرادة لتطبيق المبادئ الأساسية لحماية الطفولة.

هناك مجموعة من المشكلات التي ستواجه أعمال نصوص اتفاقية حقوق الطفل الدولية ومعظم الاتفاقيات المنضمة إليها فلسطين، ولكن وبالنظر إلى الحالة التي تناقشها الورقة فإن المرصد الأورومتوسطي يرى أن من أهم هذه المشكلات وجود تشريعات متوازية خاصة بالطفل تطبق في جزء من الأراضي الفلسطينية ولا تطبق في الجزء الآخر فعلى سبيل المثال في الضفة الغربية يطبق قرار بقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن الأحداث أما في قطاع غزة فيطبق قانون المجرمين الأحداث رقم 2 لسنة 1937 وهو قانون من زمن الانتداب البريطاني لا يراعي حالة التطور التشريعي بخصوص تأهيل وإعادة دمج الأطفال في خلاف مع القانون وفق المعايير الدولية الحالية، وكذلك ينسحب الأمر على عدة قوانين تطبق في الضفة الغربية ويطبق قانون آخر في قطاع غزة وذلك راجع بشكل أساسي إلى حالة الانقسام السياسي الداخلي وتوقف السلطة التشريعية عن أداء مهامها المنوطة بها بسن التشريعات والرقابة على الحكومة.

من جانب آخر فإن أعمال نصوص الاتفاقية يحتاج إلى تفعيل دور المجلس الوطني للطفل المعطل أيضاً لكي يولى الطفل الاهتمام الذي تصبو إليه الاتفاقية والتي يجب أن تسير على نهجه كافة التشريعات الوطنية العادية النازمة لحقوق الطفل كافة.

إن أعمال القوانين الفلسطينية الخاصة بحماية حقوق الطفل يحتاج لموازنات كبيرة وذلك كون أن الطفل هو العنصر الذي يحرص المجتمع على نشأته بأفضل بيئة ممكنة، لأن ذلك سينعكس على حال المجتمع مستقبلاً، ومن الملاحظ أن الموازنات المرصودة منذ بداية الانقسام السياسي منتصف عام 2007 يتم إعدادها بواسطة السلطة التنفيذية وتصدر من خلال قرار بقانون موازنة من الرئيس وكثير من هذه الموازنات يتم إعدادها دون النظر للحاجة الملحة لتطوير أوضاع حقوق الطفل حيث تنصب هذه الموازنات على مجالات معينة دون الأخرى.

من جانب آخر فإن شمول الموازنات المرصودة لقطاع حماية الطفولة ضمن موازنات عامة للوزارات كوزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التعليم لا يعطي الطفل حقه في الرعاية وتطوير المنظومة، حيث أنها تكون مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتاجه قطاع حماية الطفولة في فلسطين والذي يعاني من إهمال من المؤسسة الرسمية منذ سنوات طويلة، ومثال ذلك حقوق الطفل من ذوي الإعاقة حيث أن رعاية هذه الفئة من الأطفال تتولاها بشكل أساسي مؤسسات المجتمع المدني من خلال المنح المقدمة لها من المنظمات الدولية ولا تضطلع الدولة بمسؤوليتها المنوطة بها بموجب قانون رقم 4 لسنة 1999 بشأن حقوق ذوي الإعاقة، وهو قانون بحاجة إلى تعديلات كثيرة بداية من تسميته وانتهاءً بمحتواه.

Geneva Office
World Trade Center II
Route de Pré-Bois 29,
I-1215, Geneva.
info@euromedmonitor.org



Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS

إن قيام السلطة الفلسطينية بإعداد الموازنات دون إشراك حقيقي لمؤسسات المجتمع المدني ودون إشراك الجهات ذات العلاقة المعنية بقطاع حماية الطفولة يضعف من الدعم المالي للأنشطة والبرامج التي من شأنها الارتقاء بمستوى تمتع الطفل الفلسطيني بحقوقه بشكل جيد، ويحمل مؤسسات المجتمع المدني مسؤوليات مسنودة للدولة بشكل أصيل.

لقد قدمت فلسطين كدولة منضمة للاتفاقية تقريرها الدوري للجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة مما وضع أوجه القصور التشريعي والتنفيذي في حماية قطاع الطفولة خاصة فيما يتعلق بعدم إجراء أي اختراق في مجال موائمة التشريعات الوطنية حيث أنه وبعد الانضمام للاتفاقية بسبع سنوات ما زالت جهود السلطة الوطنية تتراوح بين تشكيل اللجان ودراسة التوصيات المنبثقة عن لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فلسطين بحاجة إلى موائمة مجموعة من القوانين بشكل عاجل لتتفق ومعايير حماية الطفولة المذكورة في الاتفاقيات الدولية بشكل عام، واتفاقية حقوق الطفل 1989 بشكل خاص، وأهم تلك القوانين:

- قانون الطفل الفلسطيني رقم 4 لسنة 2004 وتعديلاته.
- قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000.
- قانون رقم 4 لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين.
- قانون الأحوال الشخصية المقر لسنة 1976 المطبق في الضفة الغربية ويوازيه قانون حقوق العائلة 1954 المطبق في قطاع غزة.
- قانون المجرمين الأحداث رقم 2 لسنة 1937 المطبق في قطاع غزة، وقرار بقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث المطبق في الضفة الغربية.
- قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 المطبق في الضفة الغربية، وقانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936 المطبق في قطاع غزة.
- ضرورة اصدار قانون حماية الأسرة.

الوحدة التشريعية مفتاح لإجراء الموائمة التشريعية وإعمال الاتفاقيات الدولية:

إن الناظر لحال التشريعات المطبقة في الأراضي الفلسطينية يعي تماماً أن الحالة التشريعية القائمة تحتاج لخطة مدروسة وطويلة لأرب الصدع الحاصل والمتكون نتاج الانقسام السياسي لأكثر من 14 عاماً، ويدرك أن العمل يجب أن يبدأ سريعاً للوصول لحالة وحدة تشريعية في بادئ الأمر لتطبيق تشريعات موحدة في الأراضي الفلسطينية جميعها على حد سواء، ومن ثم لتصبح الظروف مواتية للانطلاق في خطة موائمة تشريعية وطنية مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين بعد حصولها على الاعتراف كدولة عضو في الهيئة العامة للأمم المتحدة، حيث أن عدد التشريعات المختلفة المطبقة هنا وهناك كبير ويحتاج لسلطة تشريعية تقوم بمهامها بشكل حقيقي وفعال وسريع.

أما عن إمكانية إجراء الموائمة التشريعية في الوقت الحالي ضمن القوانين الوطنية القائمة والمطبقة فلا يمكن أن تناقش في ظل استمرار حالة الانقسام السياسي الذي أفرز انقسام تشريعي عطل عمل

Geneva Office
World Trade Center II
Route de Pré-Bois 29,
I-1215, Geneva.
info@euromedmonitor.org



Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS

السلطة التشريعية منذ سنوات طويلة. لم يقف الأمر عند هذا الحد بل فإن الأمور تزيد تعقيداً عند إصدار الرئيس لعدد كبير من القوانين، وكذلك إصدار المجلس التشريعي بقطاع غزة لعدد كبير من القوانين التي تطبق فقط في قطاع غزة، ما سيحول دون أعمال نصوص أي اتفاقية دولية على الأراضي الفلسطينية بشكل موحد وهذا ما سيؤخذ على فلسطين كدولة عضو بالجمعية العامة للأمم المتحدة ودولة منضمة لعدد كبير من الاتفاقيات الدولية عدم قدرتها تطبيق نصوص تلك الاتفاقيات ضمن قوانينها الوطنية والذي بدوره يضع فلسطين في موقف حرج على مستوى اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، مما سينعكس تبعاً بعد ذلك على أمور كثيرة من بينها المنح المقدمة لفلسطين من هيئة الأمم المتحدة والدول الداعمة لتطوير قدراتها ومؤسساتها.

التوصيات:

- وضع استراتيجية وطنية فلسطينية لتطوير قطاع حماية الطفولة تضمن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى نهاية عام 2030 بما يضمن إنفاذ حقوق الطفل الواردة في قانون الطفل والاتفاقية الدولية.
- تحييد السلطة التشريعية عن حالة الانقسام السياسي الفلسطيني وإيجاد آلية لانعقاد المجلس التشريعي لتسوية الأوضاع القانونية في الأراضي الفلسطينية وتوحيد القوانين المطبقة وتطويرها بما يلائم التطور التشريعي الدولي ولنفض الغبار عن القوانين القديمة التي يرجع بعضها منذ زمن الانتداب البريطاني.
- تشكيل لجنة وطنية تعمل ضمن خطة معلنة وفعالة وبحدود مدة زمنية لدراسة الأوضاع التشريعية واقتراح كيفية لتوحيد التشريعات المطبقة في الأراضي الفلسطينية آخذة بعين الاعتبار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها فلسطين، وإجراء مراجعة قانونية شاملة للقرارات بقانون التي صدرت عن الرئيس على مدار السنوات الماضية، وكذلك القوانين التي صدرت عن المجلس التشريعي في قطاع غزة ووضع رؤية للخروج من حالة الترهل القانوني الحالي.
- اعتبار الموائمة التشريعية ضرورة ملحة كمهمة أولى لانعقاد السلطة التشريعية كي تبقى فلسطين في صورة الدول التي تحترم التزاماتها المترتبة على انضمامها للاتفاقيات الدولية.
- الاطلاع على تجارب الدول في اجراء الموائمة التشريعية كون أن فلسطين حديثة العهد بهذا المجال.
- تدريب كوادر بشرية متخصصة لمتابعة خطط المعالجة التشريعية ولبناء قدراتهم على اجراء الموائمة التشريعية اللازمة بعد انضمام فلسطين إلى اتفاقية الطفل الدولية 1989.
- تخصيص ميزانية منفصلة لدعم حماية حقوق الطفل الفلسطيني واشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع تلك الموازنات وتنفيذ الأنشطة والبرامج التي تعزز حماية حقوق الطفل وعدم تضمين موازنات حماية الطفولة ضمن أنشطة وبرامج الوزارات فحسب.
- تفعيل دور المجلس الوطني للطفل بشكل مستقل وليس ضمن برامج وزارة التنمية الاجتماعية ليقوم بدوره الحقيقي في تطوير معايير حماية الطفولة وتعميمها على المؤسسات ذات العلاقة ومتابعة برامج قطاعات حماية الطفولة.

Geneva Office
World Trade Center II
Route de Pré-Bois 29,
I-1215, Geneva.
info@euromedmonitor.org